النقدية الى ٤٨ بالمئة). وبالتالي، اوقف بنك اسرائيل التعامل بالعملات الاجنبية عشية العام الجديد (ايتان افريئيل، هآرتس، ٦/١/١٩٨٩). وتركزت الجهود على وضع خطة اقتصادية تتصدى للوضع المتأزم على أكثر من صعيد، وتمهّد للموازنة الجديدة التي سيبدأ العمل بها مع مطلع نيسان (ابريل) المقبل. وكان هناك شبه اجماع بين مختلف القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة، على مطالب عدّة أساسية تشكل الاطار العام للخطة المنشودة، وهي:

- تخفيض الشيكل بنسبة ١٢ ـ ١٥ بالمئة.
- حسم جزء من علاوة غلاء المعيشة المرتبطة بمؤشرات الاسعار، وذلك كتعويض عن تخفيض سعر العملة.
- رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢ ـ ٥ بالمئة.
- تجميد الحد الأدنى للاجور بحوالى ٧٤٠ شيكلاً.
- خفض الانفاق العام، وتقليص موازنة الدفاع بشكل خاص.
- فرض رسوم مقابل جانب من الخدمات الصحية والتعليمية.
- تعديل هيكلية الضرائب.

وبالفعل، جاء الاعلان عن الخطة الاقتصادية الجديدة في اليوم الاول من العام الجديد، خلال مؤتمر صحافي عقده بيرس لهذه الغاية، في مكتبه في وزارة المالية. وكان سبق هذا الاعلان رفع أسعار السلع المدعومة حكومياً، في منتصف الليلة السابقة، بنسب تتراوح ما بين ١٢ ـ ٢٦ بالمئة. وتشمل هذه السلع بعض المواد الغذائية الاساسية والوقود. وجاءت هذه الخطة نتيجة مشاورات مكثفة ومطوّلة مع كبار المسؤولين في وزارة المالية وبنك اسرائيل وعدد من الخبراء الاقتصاديين؛ وحملت ـ حسب تعبير بيرس ـ عنواناً واحداً، هو «الانعاش الاقتصادي». وفي ما يلي بنود هذه الخطة، كما عرضها بيرس في المؤتمر الصحافي (هآرتس، ٢/١/١٩٨٩):

«اولاً: تخفيض العملة بنسبة ثمانية بالمئة، اضافة الى نسبة الخمسة بالمئة التي أُعلن عنها في الاسبوع الماضي. وعملياً، ستصل نسبة التخفيض الى ١٣,٥ بالمئة، وذلك من اجل زيادة ربحية التصدير.

«ثانياً: قد تمّ البدء بتنفيذ ذلك بالفعل، وهو خفض المكوس على البضائع والمواد الخام المستوردة، طبقاً للاتفاقيات مع السوق المشتركة والولايات المتحدة، وذلك بدون أية زيادة على ضريبة الشراء. والمنتظر ان يؤدي ذلك الى خفض الاسعار بنسبة اثنين بالمئة، الامر الذي سيؤدي الى تلطيف اثر تخفيض العملة على الاسعار.

«ثالثاً: وعلى هذا الاساس، سنتوجه، بعد قليل، الى اجتماع الحكومة، ونطلب موافقتها على خفض العجز الحكومي في السنة المالية الحالية، وذلك من خلال ملاءمة أسعار المنتجات المدعومة الى المستوى الذي كانت الحكومة أقرته في بداية السنة المالية. وقد تمّ تنفيذ هذا، بالفعل، هذه الليلة. ولا بد من التأكيد، هنا، ان المتقاعدين، والعائلات كثيرة الاولاد، وذوي الدخل المتدني، سيتم تعويضهم، بالكامل، من خلال تعديل، ومراجعة، مخصصات الضمان الوطني.

«رابعاً: خفض العجز في الموازنة المحلية للسنة المقبلة الى المستوى الذي كان مقترحاً في ميزانية ١٩٨٨/١٩٨٩؛ وبالتالي، يتوجب علينا تقليص نحو مليار شيكل من أساس الموازنة التي عرضها قسم الموازنات في الوزارة... ان الانفاق العام هو السبب الاساسي للتضخم؛ وتقليص هذا الانفاق سيمكّن من توجيه موارد مالية الى الانعاش الاقتصادي، ويقلّل من تدخّل الحكومة في ادارة شؤون القطاع الاقتصادي.

«خامساً: المحافظة على مرونة سعر صرف العملة، من أجل التأهّب، باستمرار، لظروف قد تستوجب تعديلات معيّنة. سيبقى سعر الصرف ثابتاً في خطه، ولكنه سيكون مرناً في تحركاته، وذلك من أجل مساعدة القطاع الانتاجي. وستتولى لجنة مهنية مشتركة، تضمّ ممثلين عن وزارة المالية وبنك اسرائيل، مهمة التشاور بشأن هذه التعديلات.

«سادساً: تقليص الربط التلقائي لمؤشر الاسعار بالنسبة الى المستهلك في سوق المال. لقد كان المقصود، حتى الآن، ولدى التحدث عن